

نظرات فاحصة في شرح ابن عقيل

دراسة نحوية نقدية

الدكتور طالب خميس الوادي

الجامعة العراقية/ كلية التربية

الملخص:

إنّ ألفية ابن مالك - رحمه الله تعالى - قام بشرحها الكثير من علماء اللغة ، ولكن شرح ابن عقيل تميز على جميعها بخصائص وسمات جعلت الجامعات والمدارس الدينية والحلقات العلمية في الوطن العربي والعالم الإسلامي تعتمد دون سواه في تدريس طلابها لعلم النحو الذي تحتاج إليه كل الاختصاصات العلمية بلا استثناء . وبما أن هذا الكتاب من الأهمية بمكان، وبما أنني أدرس هذه المادة -النحو العربي - لطلاب كلية التربية /الجامعة العراقية رأيت من واجبي أن ألقى نظرة فاحصة في كتاب شرح ابن عقيل ؛ لأشخص مواضع الخلل ، ومواطن الاضطراب في الجزء الثالث منه ؛ لأنني مؤمن بأن كل عمل ابن آدم غير معصوم من الخطأ والنسيان والزلل والهفوات ، وأن الكمال لله تعالى وحده ، ولكتابه العزيز .

وقد قال العماد الأصفهاني رحمه الله تعالى : [إنني رأيت لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في غده : (لو غيرت هذا لكان أحسن ، ولو زدت هذا لكان يستحسن ، ولو قدمت هذا لكان أفضل ، ولو تركت هذا لكان أجمل) وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .] ؛ لذا لا أجد حرجاً في عملي هذا الذي لا ابتغي من ورائه إلا الإصلاح في هذا الكتاب ، وسد النقص فيه ما استطعت إلى ذلك سبيلاً ، والرد على أسئلة الطلاب عما يواجههم من مسائل يشكل عليهم فهمها ، ومعرفة ما تعسر منها . فجاء البحث يوضح ما أشكل من المسائل ، ويبسط ما تعقد منها ، ويبسر ما تعسر بأسلوب علمي رصين يعتمد الحجة والدليل والبرهان من الكتاب نفسه ، وتارة من مصادر النحو واللغة الأخرى .

المقدمة:

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا (١) قَيِّمًا ﴾ الحمد لله رب العالمين نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونؤمن به وعليه توكلنا وإليه الملجأ والمصير والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام المتقين محمد الأمين وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين .

أما بعد: إنّ خير الكلام كلام الله تعالى وخير الهدي هدي محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وإنّ الكمال لله وحده سبحانه ولمن عصمهم من الأنبياء والمرسلين (عليهم السلام) . إنني نظرت في كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك نظرة فاحصة وأنا أدرس مادة النحو العربي لطلاب قسم اللغة العربية في الجامعة العراقية - وهو الكتاب المقرر الذي يُدرّس في كل الجامعات العراقية ومعظم جامعات الوطن العربي- فوجدت هفوات وهنات ونقصاً هنا وهناك في

هذا الكتاب القيم فوقفت عليها بغية دراستها والبحث فيها ووضع المعالجات العلمية الناجعة لها ليقف عندها الدارس والباحث والمتعلم فيتبينها فيستطيع الإحاطة بها علمًا كي ينتفع بها.

في الحقيقة عالج البحث مسائل كثيرة تصلح أن تكون كتابًا لكن اختزلنا منها بمقدار النصف؛ لأنّ المجالات العلمية التي تعنى بنشر البحوث العلمية لا تسمح إلا بنشر ثلاثين صفحة. والبحث يتضمن مقدمة، وأربعة مباحث هي:

المبحث الأول: {الإضافة غير المحضة}

المبحث الثاني: [وجوب تأخير الاسم المحصور ب (إنما)، و الخلاف النحوي في (ما) التعجيبة]

المبحث الثالث: [أسلوب المدح والذم]

المبحث الرابع: [جواز تقديم الفاعل على فعله]

وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج والأهداف التي حققها البحث، وفهرست اشتمل على جميع هوامش البحث، وفهرست آخر بأهم المراجع والمصادر.

وقد بذلت جهدًا كبيرًا في رصد هذه المسائل وتتبعها في الكتاب من خلال الدراسة، والتدريس فإن أصبت، وهذا ما أرجوه فهو بفضل الله تعالى ومَنَّه وكرمه، وإن قصرت في جانب معين من هذا العمل فهو مِنِّي. والله تعالى المستعان على فعل الخير وإنجازته وحسبي أني عملت ما يرضي الضمير. والحمد لله سبحانه في الأولى والآخرة وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

المبحث الأول: {الإضافة غير المحضة}

[عمل الاسم المشتق المضاف]

قال ابن مالك:

وإن يشابه المضاف يفعل ... وصفا فعن تنكيره لا يعدل

كرب راجينا عظيم الأمل ... مروع القلب قليل الحيل

فقال ابن عقيل في شرح هذين البيتين: {هذا هو القسم الثاني من قسمي الإضافة وهو غير المحضة وضبطها المصنف بما إذا كان المضاف وصفا يشبه يفعل أي الفعل المضارع وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو صفة مشبهة ولا تكون إلا بمعنى الحال فمثال اسم الفاعل هذا ضاربٌ زيد الآن أو غدًا} (٢).

لكنّ اسم الفاعل إذا كان مضافًا لا يعمل؛ لأنّه يدل على الماضي أليس من الخطأ أن يأتي الشارح ابن عقيل بهذا المثال [هذا ضاربٌ زيد الآن أو غدًا] فكيف يجعل اسم الفاعل المضاف الدال على الماضي يدل على الحال أو الاستقبال من خلال مجيئه بظرف الحال (الآن) أو الاستقبال (غدًا) وبذلك ناقض نفسه بنفسه عندما قال في موضع آخر من كتابه حين تكلم عن إعمال اسم الفاعل: {

لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون معرفاً بأل أو مجرداً فإن كان مجرداً عَمَلَ عَمَلٌ فعله من الرفع والنصب إن كان مستقبلاً أو حالاً نحو هذا ضاربٌ زيداً الآن أو غداً وإنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه وهو المضارع ومعنى جريانه عليه أنه موافق له في الحركات والسكنات لموافقة [ضارب] ل [يضرب] فهو مشابه للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنى وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه فهو مشابه له معنئياً لا لفظاً فلا تقول هذا ضاربٌ زيداً أمس بل يجب إضافته فنقول هذا ضاربٌ زيدٌ أمس { (٣) بل كان قد خالف المصنف ابن مالك القائل :

كفعله اسم فاعل في العمل ... إن كان عن مضيئه بمعزل

إنَّ التتوين في اسم الفاعل لا يفيد معنى التنكير كما هو الحال في الاسم الجامد، بل يفيد معنى الدلالة على زمن الحال والاستقبال وهذا ما صرَّح به سيبويه: { وإن لم ترد بالاسم الذي يتعدى فعله إلى مفعولين أن يكون الفعل قد وقع أجرينته مجرى الفعل الذي يتعدى إلى مفعولٍ في التتوين، وتترك التتوين وأنت تريد معناه، وفي النصب والجر وجميع أحواله، فإذا نَوَّنت فقلت: "هذا معطٍ زيداً درهماً" لم تبالِ أيُّهما قَدَّمتَ؛ لأنَّه يعمل عمل الفعل { (٤). أي: أنَّ تتوين اسم الفاعل يعني الدلالة على زمن الحال والاستقبال ويكون عاملاً عمل فعله المضارع، نحو: "هذا معطٍ زيداً درهماً" أو "هذا معطٍ درهماً زيداً" كقولك: "هذا يعطي زيداً درهماً". لكن إذا أردت باسم الفاعل الدلالة على الزمن الماضي لا يجوز لك التتوين إطلاقاً ووجب عليك أن تضيفه إلى معموله - المفعول به (٥) { فإن أُخْبِرَ أنَّ الفعلَ قد وَقَعَ وانقطع فهو بغير تتوين البتَّة...؛ لأنَّه ليس موضعاً للتتوين { (٦) بل موضعاً للإضافة، نحو "هذا كاتبٌ رسالةً" و "الحسينُ مُكْرِمٌ أخيه"، وإن كان متعدياً لمفعولين يضاف إلى المفعول الأوَّل ويكون الثاني منصوباً بفعلٍ مضمر، نحو: "هذا معطي زيدٍ درهماً" فيكون المفعول الثاني "درهماً" - كما يرى سيبويه - منصوباً بفعلٍ مضمرٍ تقديره: "هذا معطي زيدٍ أعطاه درهماً". ولا يجوز الفصل بينهم بفواصل { وإن لم تتنَّوَّنْ لم يجز "هذا معطي درهماً زيدٍ"؛ لأنَّك لا تفصل بين الجارِّ والمجرور (٧)، لأنَّه داخلٌ في الاسم، فإذا نَوَّنت انفصل كأنفصاله في الفعل. فلا يجوز إلاَّ في قوله "هذا معطي درهمٌ زيداً" كما قال تعالى جَدُّهُ: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِيفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ (٤٧) ﴾ { (٨) (٩). ذهب سيبويه إلى أنَّ اسم الفاعل حَقُّهُ التتوين { والأصل التتوين؛ لأنَّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة { (١٠)؛ لأنَّ اسم الفاعل أصبح عاملاً لوقوعه موقع الفعل وأصل الفعل نكرة (١١). والإضافة لا تفيد اسم الفاعل تعريفاً ولا تخصيصاً بل أفادته معنى الدلالة على الزمن الماضي، وأفادته التخفيف من التتوين - الذي هو الأصل - { والإضافة دخلت تخفيفاً { (١٢) والتتوين يكون مقدراً في المضاف، لأنَّ { المضاف لا يتعرف في هذا الباب بما يضاف إليه { (١٣).

الإضافة جاءت طارئة على اسم الفاعل لتمنعه من العمل في معموله؛ لدلالته على الزمن الماضي { ولو كان الأصل الإضافة لما نَوَّوْنَا؛ لأنَّهم لا يزيدون على التخفيف فيثقلونه ولو كان الأصل ترك التنوين والإضافة لما كان أيضاً نكرة؛ لأنَّه مضافٌ إلى معرفة } (١٤). ومن كُلاً ما تقدَّم يكون معنى الإضافة في اسم الفاعل هو التعليق، أي: ترك عمل اسم الفاعل لفظاً دون معنى - كما هو الحال في أفعال الظَّنِّ القلبية المتصرفة عند دخول إحدى أدوات التعليق على مفعولها فيُعَلَّقُ الفعل لفظاً دون المعنى بدليل أننا لو رفعنا المانع لعاد يعمل في مفعوليه - والدليل على ذلك أنَّ الإضافة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً بل تفيد التخفيف من التنوين في اسم الفاعل المفرد، والنون من المثنى والجمع لكن المعنى يبقى هو الدلالة على الزمن الماضي { واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغيَّر من المعنى شيءٌ ويَبْجُرُ المفعولُ لِكفِّ التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجَرَّ، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين، فجرى مجرى "غلام عبد الله" في اللفظ؛ لأنَّه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل. وليس يُعَيَّرُ لِكفِّ التنوين... شيئاً من المعنى، ولا يجعله معرفة } (١٥) . فبذلك بان الغلط والوهم الذي وقع فيه ابن عقيل (رحمه الله تعالى) فتنبَّه واجتنبه .

[الإضافة غير المحضة تفيد التخفيف والدلالة على الزمن]

أمَّا ابن عقيل فقد قال : { وأشار بقوله فعن تنكيره لا يعدل إلى أن هذا القسم من الإضافة أعنى غير المحضة لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفاً ولذلك تدخل (رُبَّ) عليه وإن كان مضافاً لمعرفة نحو رُبَّ راجينا وتوصف به النكرة نحو قوله تعالى: [هَدِيًّا بِالْعُكْبَةِ] وأما يفيد التخفيف وفائدته ترجع إلى اللفظ فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية وأما القسم الأول فيفيد تخصيصاً أو تعريفاً كما تقدم فلذلك سميت الإضافة فيه معنوية وسميت محضة أيضاً لأنها خالصة من نية الانفصال بخلاف غير المحضة فإنها على تقدير الانفصال تقول هذا ضاربٌ زيد الآن على تقدير هذا ضاربٌ زيداً ومعناها متحد وإنما أضيف طلباً للخفة. } (١٦) . ترى أن ابن عقيل ذكر في النص أعلاه : { وأما يفيد التخفيف وفائدته ترجع إلى اللفظ فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية } . وفي الحقيقة ليس الغرض من الإضافة غير المحضة هو طلباً للخفة فحسب بل تفيد الدلالة على الزمن الماضي . ويؤتى بالإضافة كي يفرق بها بين اسم الفاعل العامل وغير العامل وإلا الأصل في اسم الفاعل أن يكون مجرداً عاملاً، والإضافة طارئة عليه .

وذكر الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل : { أن إضافته لفظية أبداً وهو ما في الرضي والتصريح قيل: لأنها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك إذا أفاد الاستمرار . وقال الرضي: لأنها جائزة العمل أبداً، إما رفعاً أو نصباً. وأما اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع جائز مطلقاً لأن أدنى رائحة الفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل بإضافتهما إلى مرفوعهما معنى لفظية أبداً كضامر بطنه ومسود وجهه، وأما عملهما النصب فيحتاج إلى شرط الحال أو الاستقبال أو الاستمرار ليشبهها المضارع الصالح لهذه الثلاثة فيقوى على عمل النصب، وإضافتهما حينئذٍ لفظية دون الماضي لبعده عنه فلا يقوى على العمل. فإذا أضيف لمنصوب معنى كان مضافاً لغير معموله فتعرف به وهذا ظاهر إن قلنا إن الوصف الاستمراري إضافته لفظية بلا تفصيل كما هو ظاهر إطلاق الرضي . أما على ما مر عن السعد من أن فيه اعتبارين فُشِّكِلُ اعتبارهما فيه دون الصفة مع أنها منها حقيقة أو ملحق بما على القولين ودفعه في حواشي السعد بأن

اسم الفاعل قد يتمحض للماضي في بعض أحواله فتكون إضافته معنوية { (١٧) ، ولكِنَّه ذكر أن إضافة اسم الفاعل إلى الظرف هي إضافة معنوية نحو قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ (٤) ﴾ [الفاحة] { وفي حواشي السعد إنما وصف بمالك المعرفة لأن إضافة الوصف إلى الظرف معنوية عند الجمهور ، ولا يلزم مثله في: جاعل الليل سكتاً مع قولهم بأنها لفظية، لأن الليل مفعول جاعل لا ظرفه بخلاف يوم فإنه ظرف لمالك إذ المعنى: مالك الأمر والنهي في يوم الدين، بدليل قراءة: مَلِك، فتدبر. { (١٨)

لكنَّ اسم الفاعل قد يأتي في الكلام مضافاً عاملاً دالاً على المضي نحو قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [فاطر/١] . فجاء اسم الفاعل [جاعل] مضافاً عاملاً دالاً على المضي ﴿ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا ﴾ فالإضافة لم تفده التخفيف فحسب بل أفادته الدلالة على الزمن الماضي أيضاً. وذهب سيبويه إلى أن اسم الفاعل حَقُّه التتوين { والأصل التتوين؛ لأنَّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة { (١٩) ؛ لأنَّ اسم الفاعل أصبح عاملاً لوقوعه موقع الفعل وأصل الفعل نكرة (٢٠) . والإضافة لا تفيد اسم الفاعل تعريفاً ولا تخصيصاً بل أفادته معنى الدلالة على الزمن الماضي، وأفادته التخفيف من التتوين - الذي هو الأصل - { والإضافة دخلت تخفيفاً { (٢١) ، والتتوين يكون مقدراً في المضاف، لأنَّ المضاف لا يتعرف في هذا فكان يجب على ابن عقيل أن يقول : إنما أضيف طلباً للخفة والدلالة على الزمن الماضي؛ كي يبيِّن للقارئ الهدف الأساس من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله (٢٢) ولا يقتصر في كلامه على طلب الخفة في حذف التتوين من اسم الفاعل .

المبحث الثاني: [وجوب تأخير الاسم المحصور ب (إنَّما) ، والخلاف النحوي في (ما) التعجبية] [وجوب تأخير الاسم المحصور ب (إنَّما)]:

قال ابن عقيل : { يقول إذا انحصر الفاعل أو المفعول ب إلا أو ب إنما وجب تأخيره وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور إذا ظهر المحصور من غيره وذلك كما إذا كان المحصر ب إلا فأمَّا إذا كان المحصر ب إنما فإنه لا يجوز تقديم المحصور إذ لا يظهر كونه محصوراً إلا بتأخيره بخلاف المحصور ب إلا فإنه يعرف بكونه واقعا بعد إلا فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر. فمثال الفاعل المحصور بإنَّما قولك إنما ضرب عمرا زيد ومثال المفعول المحصور بإنَّما ضرب زيد عمرا ومثال الفاعل المحصور ب إلا ما ضرب عمرا إلا زيد ومثال المفعول المحصور ب إلا ما ضرب زيد إلا عمرا ومثال تقدم الفاعل المحصور ب إلا قولك ما ضرب إلا عمرو زيدا ومنه قوله:

١٤٧ - فلم يدر إلا الله ما هيئت لنا ... عشية آناء الديار وشامها

ومثال تقدم المفعول المحصور ب إلا قولك ما ضرب إلا عمرا زيد ومنه قوله: -

ترودت من ليلي بتكليم ساعة ... فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها { (٢٣) ثم قال ابن عقيل : { واعلم أن المحصور ب إنما لا خلاف في أنه يجوز تقديمه وأما المحصور بالإ ففيه ثلاثة مذاهب { (٢٤). لكنّه نسي أو تناسى أنّه قال : { فأما إذا كان المحصر ب إنما فإنه لا يجوز تقديم المحصور. { . وهذا خلط واضطراب في شرح قول ابن مالك:

وما بيلاً أو بيئماً المحصر ... آخر وقد يسبق إن قصد ظهر

والصحيح عندنا أنّه لا يجوز تقديم المحصور ب [إنما] بل يجب تأخيره وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية : { وكل ما قصد حصره استحق التأخير. فاعلا كان أو مفعولاً، أو غيرهما، سواء كان المحصر ب "إنما" أو ب "إلا" نحو: "إنما ضرب زيد عمرا" و "ما ضرب زيدا إلا عمرا". هذا على قصد المحصر في المفعول. فلو قصد المحصر في الفاعل ل قيل: "إنما ضرب عمرا زيدا" و "ما ضرب عمرا إلا زيدا". وأجاز الكسائي - وحده - تقديم المحصور ب "إلا" لأن المعنى مفهوم معها قدم المقترن بها أو أحر. بخلاف المحصور ب "إنما" فإنه لا يعلم حصره إلا بالتأخير فلذلك لم يختلف في منع تقديمه. { (٢٥) والمرادى قال بذلك أيضاً : { فأما المحصور "بإنما" فلا خلاف في وجوب تأخيره. { (٢٦) وقال به ابن هشام المصري في أكثر من كتاب له (٢٧)، وصرح به الأشموني بقوله : { وما بيلاً أو بيئماً المحصر" من فاعل أو مفعول، ظاهراً كان أو مضمراً "أخر" عن غير المحصور منهما؛ فالفاعل المحصور نحو: "ما ضرب عمرا إلا زيدا"، أو "إلا أنا"، و "إنما ضرب عمرا زيدا، أو أنا" والمفعول المحصور نحو: "ما ضرب زيد إلا عمرا"، و "ما ضربت إلا عمرا"، و "إنما ضرب زيد عمرا"، و "إنما ضربت عمرا". { (٢٨) ، و { الذي أجاز تقديم المحصور ب "إلا" مطلقاً هو الكسائي، محتجاً بما سبق، وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقاً، واختاره الجزولي والشلوبين، حملاً لـ "إلا" على "إنما"، وذهب الجمهور من البصريين والفراء، وابن الأنباري إلى منع تقديم الفاعل المحصور، وأجازوا تقديم المفعول المحصور؛ لأنه في نية التأخير. { (٢٩) ، ووافقهم في ذلك من المحدثين عباس حسن، ومحمد عبد العزيز النجار (٣٠) . وأحرّ الفاعل المحصور ب [إنما] في قوله تعالى : ﴿

إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّكَ اللَّهُ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾ فاطر: ٢٨ ، فأحرّ الفاعل المحصور [العلماء] وهم أكثر الناس خشية من [الله] تعالى .

[رأي ابن عقيل في الخلاف النحوي في (ما) التعجيبة]

أعرب ابن عقيل جملة التعجب : [ما أحسن زيدًا !] فقال: { فما مبتدأ وهي نكرة تامة عند سيبويه وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائذ على ما وزيدا مفعول أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شيء أحسن زيدًا أي جعله حسنا وكذلك ما أوفى خليلينا.... وما قدمناه من أن ما نكرة تامة هو الصحيح والجملة التي بعدها خبر عنها والتقدير : شيء أحسن زيدًا أي جعله حسنا وذهب الأخفش إلى أنها موصولة والجملة التي بعدها صلتها والخبر محذوف والتقدير الذي أحسن زيدًا شيء عظيم وذهب بعضهم إلى أنها استفهامية والجملة التي بعدها خبر عنها والتقدير أي شيء أحسن زيدًا وذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة والجملة التي بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير شيء أحسن زيدًا عظيم. { (٣١)

قال ابن عقيل : [وما قدمناه من أن ما نكرة تامة هو الصحيح]

وبذلك تبنى هذا الرأي ودافع عنه- لأن الأشموني نقل آراء النحويين فيها ولم يدافع عن واحدة منها (٣٢) - فهو رأيه ؛ لذلك سندر عليه : إنَّ وصف (ما) التعجيبة بالنكرة التامة ليس بالرأي الأمثل ولنا فيه نظر. وسنقف عند كلام سيبويه الذي اختاره ابن عقيل وفضله على ما سواه من آراء النحويين البصريين والكوفيين في هذه المسألة . يرى سيبويه أنَّ التعجب استعظام الأمر في النفس، فإن { قلت ما أفعله فأنت تريد أن ترفعه من الغاية الدنيا } (٣٣). ويظنُّ سيبويه أن (ما) التعجيبة نكرة تامة بمعنى (شيء) ففي قولك: ما أحسنَ عبدَ الله! أي بمعنى: شيء أحسنَ عبدَ الله (٣٤). ومفهوم سيبويه للتعجب لا ينسجم مع تفسير القرآن الكريم لمعنى التعجب الصادر من الله تعالى أو عند التعجب منه سبحانه في قولك: [ما أعظمَ الله !] فمعنى (ما) في مفهوم سيبويه يكون تقدير الكلام: (شيءٌ أعظمَ الله) (٣٥) وحاشا لله سبحانه ذلك الذي ليس قبله شيء، ولا بعده شيء، وهو خالق كل شيء.

لذلك نرى أنَّ ابن عقيل لم يكن موفقاً في اختياره لهذا الرأي بل كان الأجدر به أن يختار رأي زعيم المدرسة الكوفية أبي زكريا الفراء الذي يرى أن التعجب يتضمن معنى الاستفهام وفيه مدح أو ذمُّ للمتعبِّب منه كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلْإِنْسَانِ مَا أَكْفَرُهُ ۗ ﴾ (٣٦) قال الفراء مفسراً (ما) التعجيبة- التي هي مصدر الخلاف بينه وبين سيبويه- بقوله: { يكون تعجباً، ويكون: ما الذي أكفره؟ وبهذا الوجه الآخر جاء التفسير } (٣٧) وهنا ذكر في (ما) وجهين: إفادتها التعجب وإفادتها الاستفهام والاثنتان فيهما الإبهام { وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبر فموضعه رفع، وقال الفراء وابن درستويه: هي استفهامية، ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين } (٣٨) . وأمَّا قول الفراء {وبهذا الوجه الآخر جاء التفسير} أي: إنَّ التفسير يأخذ بالرأي القائل بأنها- ما- استفهامية لكن ما السبب في ذلك؟

وبما أنّ مفهوم التعجب هو { حصول موقف أو شيء تتفعل به النفس لاستعظام الأمر عند رؤيته أو السماع به بقصد المبالغة في المدح أو الذم للمتعجب منه ويكون لفظه لفظ استفهام ومعناه التعجب } (٣٩). وهذا يعني أنّ معظم التعجب هو مبالغة في المدح أو الذم وزيادة في وصف الفاعل أو نقصان لسبب مبهم خفيّ يجهلُه المتعجب؛ لأنه رأى من المتعجب منه أمراً خرج به عن نظائره ويقلُّ في العادة وجود مثله، لذلك لا يصحُّ أن يصدر التعجب من العالم بكل شيء، والقادر على كل شيء، والمبدع لكل شيء تبارك وتعالى ؛ لأنه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْفُطُ مِنْ رَرْقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَأْسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ (٤٠).

وهذا ما قال به الخصري في حاشيته : { هو انفعال في النفس عند شعورها بما يخفى سببه. ولذا يقال: إذا ظهر السبب بطل العجب. ولا يطلق على الله تعالى متعجب لأنه لا يخفى عليه شيء } (٤١).

ولكل ما تقدم تبين لنا أنّ التفسير يذهب إلى عدّ (ما) استفهامية متضمنة معنى التعجب. لكنّ الفراء ذكر في (ما) وجهين هما: التعجب والاستفهام. وقد وافقه الأخفش فيما ذهب إليه بقوله: {معناه على وجهين: قال بعضهم على التعجب وقال بعضهم: أي شيء أكفره } (٤٢). ووافق ابن درستويه في الوجه الثاني أي أنّ معناها استفهام ولفظها تعجب { وإنّما وضع هذا في التعجب لأصل أنّ التعجب فيه إبهام } (٤٣). لكن تعجب الله تعالى من ثلاثة أصناف من المؤمنين كما جاء في الحديث عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **{عَجِبَ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ مِنْ رِجَالٍ يُفَادُونَ فِي السَّلَاسِلِ، حَتَّى يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ}** (٤٤)، وقال النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **{عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ رَجُلَيْنِ: رَجُلٌ نَارٌ مِنْ فِرَاشِهِ وَلِحَافِهِ مِنْ بَيْنِ حَبْسِهِ وَأَهْلِهِ إِلَى صَلَاتِهِ، رَغْبَةً فِيمَا عِنْدِي، وَشَفَقَةً مِمَّا عِنْدِي، وَرَجُلٌ غَزَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى فَفَرَّ أَصْحَابُهُ، فَعَلِمَ مَا عَلَيْهِ فِي الْفِرَارِ، وَمَا لَهُ فِي الرُّجُوعِ، فَرَجَعَ حَتَّى أَهْرَبَ دَمُهُ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لِمَلَائِكَتِهِ: يَا مَلَائِكَتِي انظُرُوا إِلَى عَبْدِي رَجَعَ حَتَّى أَهْرَبَ دَمُهُ رَغْبَةً فِيمَا عِنْدِي، وَشَفَقَةً مِمَّا عِنْدِي}** (٤٥). وما ورد من تعجب في القرآن الكريم مثل قوله تعالى: **{أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابِ بِالْمَغْفِرَةِ}** فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ (٤٦) هذا التعجب ليس من الله تعالى بل ممن يراهم وهم يعذبون في النار يوم القيامة (٤٧). وأرى أنّ عدّ [ما] التعجبية استفهامية تفيد معنى التعجب هو الرأي الراجح والأفضل من غيره في فهم التعجب لتحوطه لمعانيه في ضوء الدراسات القرآنية وعلوم القرآن ومعانيه والدراسات الأدبية الحديثة. وكان على ابن عقيل أن يأخذ برأي الفراء ويثبت لنا عدم ميله إلى المدرسة البصرية وزعيمها سيويه .

المبحث الثالث/ [أسلوب المدح والذم]

قال ابن عقيل في شرحه ألفية ابن مالك : {مذهب جمهور النحويين أن نعم وبئس فعلان بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو نعمت المرأة هند وبئست المرأة دعد وذهب جماعة من الكوفيين ومنهم الفراء إلى أنهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم نعم السير على بئس العير وقول الآخر: والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة} (٤٨) ، وهذا ما قالت به أغلب كتب شروح الألفية ، وكتب النحو (٤٩) .

لم يكن ابن عقيل مصيباً ودقيقاً في نقله عن الفراء -زعيم المدرسة الكوفية- عندما قال : { وذهب جماعة من الكوفيين ومنهم الفراء إلى أنهما اسمان} بل ذهب الفراء إلى القول بفعلية (نعم) و(بئس) وهذا ما صرح به في كتابه [معاني القرآن] وكتابه هذا يقع في دائرة تأصيل النحو العربي . وقد أكدّ الفراء على فعلية (نعمَ وبئسَ) عندما تحدث عن إسنادهما إلى ضمائر الرفع وتوحيد الفعل وتثنيته وجمعه كما يفعل ذلك بالفعل المتصرف بقوله: {والعرب توحد نعم وبئس. وإتّما جاز توحيدهما لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه... فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل} (٥٠) لكن قوله: [لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه] أي: إنّ الفعلين (نعم) و(بئس) فعلان جامدان لا يتصرفان وليسا بمعنى الفعل المتصرف. كما أجاز تثنيتهما بقوله { ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول: بئسما رجلين، وللقوم، نعمَ قومًا ونعمُوا قومًا} (٥١). وهذا دليل على فعلية (نعم وبئس)، ووصفه بالاطراد والكثرة بقوله: { فهذا في نعمَ، وبئس مطرد كثير} (٥٢) في كلام العرب. وهذا ما ذهب إليه الكسائي (٥٣) ووافقهم في ذلك الزمخشري (٥٤) وابن يعيش (٥٥) وبعض المحدثين (٥٦). خلافاً لما ذهب إليه سيبويه الذي منع اتصال (نعم) و (بئس) بضمائر الرفع بقوله: { واعلم أنّك لا تظهر علامة المضميرين في نعمَ، لا تقول: نعمُوا رجلاً، يكتفون بالذي يفسره كما قالوا مررتُ بكلّ. وقال الله تعالى: ﴿وَكُلُّ أُمَّةٍ دَخِرِينَ﴾ (٥٧) فحذفوا علامة الإضمار وألزموا الحذف، كما ألزموا نعمَ وبئسَ الإسكان { (٥٨) والأصل فيهما العين- عين الفعل- مكسورة (٥٩). بل وجدت الفراء يوافق سيبويه في إعراب جملة المدح والذم، نحو: [نعم العبدُ أيوبُ]. فيكون إعراب الجملة على مذهبهما: (نعمَ العبدُ) جملة فعلية في محل رفع خبر مقدم.

وأما الاسم المخصوص بالمدح (أيوبُ) فأعربوه مبتدأ. فجملة المدح أو الذم عندهم جملة اسمية خبرها جملة فعلية (٦٠). لكن ما ذهب إليه الفراء في جواز اتصال الفعل (نعم) و (بئس) بضمائر الرفع (ألف الاثنين وواو الجماعة) تسجل له في ردّ التهمة الموجّهة إليه التي مفادها أنه قال باسمية

(نِعْمَ) و (بِئْسَ) والذي نسبه النحاة -ومنهم ابن عقيل- إليه لم أجد له أثارة من علم في معانيه(٦١) .

المبحث الرابع/ [جواز تقديم الفاعل على فعله]:

لقد عدَّ البصريون الاسم المرفوع الواقع بين أداة الشرط وفعل الشرط فاعلاً لفعل الشرط المحذوف الذي يفسره ما بعده ، إذ قال ابن عقيل : { أشار في هذا البيت إلى ما تقدم ذكره من أن إذا تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية ولا تضاف إلى الجملة الاسمية خلافاً للأخفش والكوفيين فلا تقول أجيئك إذا زيد قائم وأما أجيئك إذا زيد قام ف زيد مرفوع بفعل محذوف وليس مرفوعاً على الابتداء هذا مذهب سيبويه وخالفه الأخفش فجوز كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده. وزعم السيرافي أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا وإنما الخلاف بينهما في خبره فسيبويه يوجب أن يكون فعلاً والأخفش يجوز أن يكون اسماً فيجوز في أجيئك إذا زيد قام جعل زيد مبتدأ عند سيبويه والأخفش ويجوز أجيئك إذا زيد قائم عند الأخفش فقط. {٦٢}. وقال ابن عقيل في موضع آخر من الكتاب: {إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه وإبقاء فاعله كما إذا قيل لك من قرأ فتقول زيد التقدير قرأ زيد. وقد يحذف الفعل وجوبا كقوله تعالى: ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ (٦٣) فأحد فاعل بفعل محذوف وجوبا والتقدير وإن استجارك أحد استجارك وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد إن أو إذا فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبا ومثال ذلك في إذا قوله تعالى: ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ (٦٤) فالسما فاعل بفعل محذوف والتقدير إذا انشقت السماء انشقت وهذا مذهب جمهور النحويين. وسيأتي الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال إن شاء الله تعالى. {٦٥}. الرد سيكون على مسألتين:

المسألة الأولى: قول ابن عقيل : {وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد إن أو إذا فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبا ومثال ذلك في إذا قوله تعالى: ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ فالسما فاعل بفعل محذوف والتقدير إذا انشقت السماء انشقت وهذا مذهب جمهور النحويين. {.

وردنا عليه أن هذا ليس مذهب جمهور النحويين بل هو مذهب جمهور البصريين، وأما الكوفيون فيخالفونهم في ذلك . إنَّ الخلاف الحاصل في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين يكمن في الرفع للاسم المرفوع الواقع بين أداة الشرط - الجازمة أو غير الجازمة ؛ { لأن إذا بمنزلة حروف المجازاة لا يليها إلا الفعل مظهراً أو مضمراً. {٦٦} - وفعل الشرط. فالبصريون يرون أنَّ العلاقة بين الفعل والفاعل الإسناد، والإسناد لوصف دالٌّ على أن المسند إليه اسمٌ، إذ كان ذلك مختصاً

{ به (٦٧) والفعل لا قيمة له بدون الفاعل، وهما متلازمان، وجميع { ما يكون من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فعلٍ قد عملَ في الاسم، لأنَّك لا تلفظ بالفعل فارغاً } (٦٨). هكذا ينظر سيبويه للفعل والفاعل؛ فترتيب الجملة الفعلية عنده:

المسند المسند إليه

الفعل + الفاعل = الجملة الفعلية

ولا يجوز عنده تقديم الفاعل - المسند إليه - على الفعل - المسند - مهما كانت الأسباب والمسوغات. وهذا الإصرار والتوجه في بناء الجملة الفعلية ونظام ترتيبها الذي وضعه سيبويه والترم به النحويون البصريون (٦٩) من بعده ومن سار على نهجهم إلى يومنا هذا الهدف منه بغية التفريق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية التي يكون خبرها فعلاً، نحو: "محمدٌ يكتبُ" فهذه الجملة جملة اسمية، بينما الجملة الفعلية هي التي تبدأ بفعل، نحو: "يكتبُ محمدٌ"، وهذا هو الصحيح عندنا؛ لأن اللغة في أصل وضعها وبطبيعتها تميل إلى التفريق بين المصطلحات والألفاظ والجمل والعبارات والتميز بينها والوضوح وعدم اللبس والغموض فيها. وهذا ما ذهب إليه الفراء ومن قبل أستاذه وشيخه الكسائي وكلاهما يوافق سيبويه في ما ذهب إليه. وتبين لي ذلك عندما خطأ الفراء من يجيز تقدم فاعل فعل جواب الشرط على فعله، بل لم يجز تقدم المفعول به على فعله جواب الشرط بقوله: { ومن فرق بين الجزاء وما جزم بمرفوع أو منصوب لم يفرق بين جواب الجزاء وبين ما ينصب بتقدمه المنصوب أو المرفوع، تقول: إن عبدُ الله يقيمُ يقيمُ أبوه، ولا يجوز أبوه يقيم، ولا أن تجعل مكان الأب منصوباً بجواب الجزاء. فخطأ أن تقول: "إن تأتني زيدا تضربُ" } (٧٠). فالفراء لا يجيز تقدم الفاعل أو المفعول به على فعله جواب الشرط، والكسائي يجيز تقدم المفعول به على فعله { وكان الكسائي يجيز تقدمه النصب في جواب الجزاء، ولا يجوز تقدمه المرفوع ويحتج بأنَّ الفعل إذا كان للأول عاد في الفعل راجع ذكر الأول، فلم يستقم إلغاء الأول. وأجازه في النصب، لأنَّ المنصوب لم يعد ذكره فيما نصبه، فقال كأنَّ المنصوب لم يكن في الكلام } (٧١)، { أي إنَّ الفاعل عمدة في الجملة فإذا تقدم على الفعل، جواب الشرط، سيعرب مبتدأ، والفعل المضارع بعده يكون خبراً له، ويكون فاعله ضميراً مستتراً تقديره (هو) يعود على المسند إليه المتقدم وهذا لا يجوز عند الكوفيين الذين قالوا: إنَّ الجازم في جواب الشرط هو، مجاورته فعل الشرط، فلذلك لا يجوز عند جميع الكوفيين تقدم الاسم المرفوع على جواب الشرط. ولكن الكسائي جَوَّز تقدم الاسم المنصوب الذي يعرب مفعولاً به وهو فضلة لا يحتاج إلى تقدير ضمير يعود عليه ولا يتأثر به الفعل ويبقى على حاله مجزوماً } (٧٢). نحو قول الشاعر طفيل الغنوي:

وللخيل أيام فمن يصطبر لها

ويعرف لها أيامها الخير تعقب (٧٣)

فأعرب الكسائي (الخير) مفعولاً به للفعل المضارع (تعقب) (٧٤) الذي جاء مجزوماً ؛ لأنه جواب الشرط . لكنّ الفراء ردّ عليه بقوله: { لو أراد أن يجعل (الخير) منصوباً بـ (تعقب) لرفع (تعقب)؛ لأنه يريد: فالخير تعقبه } (٧٥). ولكنّ الفراء أعرب (الخير) صفةً للأيام وليس مفعولاً به مقدماً على فعله (٧٦) وهكذا الفراء لا يجيز الفصل بين فعل الشرط وجوابه بفاصل يعمل فيه فعل جواب الشرط وفنّد حجج الكسائي وشواهد ، وخالفه في فهمه لهذه المسألة وفي تأويله لهذه الشواهد بقوله: { وليس ذلك كما قال؛ لأنّ الجزاء له جواب بالفاء فإن لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله ولم يلقَ باسم إلاّ أن يضمّر في ذلك الاسم الفاء. فإذا اضمرت الفاء ارتفع الجواب في منصوب الأسماء ومرفوعها لا غير } (٧٧). ذلك؛ لأنّ الفصل بين فعل الشرط وجوابه بمرفوع أو منصوب لا يجوز في مذهب الكوفيين؛ لأنّ العامل في جزم فعل جواب الشرط هو فعل الشرط فإذا فصل بينهما بمرفوع أو منصوب بطل الجزم في جواب الشرط ووجب فيه الرفع (٧٨)..

وقد اختلف البصريون مع الكوفيين في ذلك كما اختلف الكوفيون فيما بينهم وللنحاة في هذه المسألة ثلاثة آراء (٧٩).

ومما تقدم تبين لنا أن الفراء والكسائي لا يجوزان تقدم المسند إليه - الفاعل - على المسند - الفعل - في الجملة الفعلية وهما يتفقان مع ما ذهب إليه سيبويه والبصريون الذين وافقوه في ذلك.

لكنّ لكل قاعدة استثناء. فأجاز الفراء تقدم الفاعل على فعله إذا كان فعل شرط ماضياً وأداة الشرط "إنّ" التي هي أمّ الباب (٨٠). وفي هذه الحال وبهذه الشروط فقط أجاز تقدّم الفاعل على فعله ولم يجز ذلك في غيرها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ (٨١) فالفعل (استجارك) الذي تقدّم عليه فاعله (أحد من المشركين) هو { في موضع جزم وإن فرق بين الجازم والمجزوم بـ (أحد)، وذلك سهل في (إن) خاصة دون حروف الجزاء؛ لأنها شرط وليست باسم... فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب } (٨٢). فالفراء جَوَزَ التقريب بين أداة الشرط وفعل الشرط بفاعله وذلك؛ لأنّ (إن) حرفٌ وليست اسماً و { زعم الخليل أنّ إن هي أمّ حروف الجزاء، فسألته لم قلت ذلك؟

فقال: من قبل أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرّفن فيكن استفهاماً، ومنها ما يفارقه فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة { (٨٣).

هكذا أجاب الشيخ - الخليل - تلميذه - سيبويه - ووجدت الفراء كان يعي هذه المسألة تمامًا.

وقد جعل الفراء شرطاً آخر في هذه المسألة هو أن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً مستقبلاً معنئياً، والسبب في ذلك أنه لو كان فعل الشرط مضارعاً لوجب جزمه وحينئذ لا يصح الفصل بين الجازم والمجزوم إلا في ضرورة الشعر، نحو قول الكميث: (من المتقارب)
فإن أنت تفعل فلفاعلين أنت المجيزين تلك الغمار (٨٤)
وقال كعب بن جعيل بن قمير: (من الرمل)

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمَلُّ (٨٥)

{ إلا أن العرب تختار إذا أتى الفعل بعد الاسم في الجزاء أن يجعلوه (فعل)؛ لأن الجزم لا يتبين في فعل، ويكرهون أن يعترض شيء بين الجازم والمجزوم } (٨٦). وهذا ما قال به سيبويه من قبل بقوله: { ويجوز الفرق في الكلام في إن إذا لم تجزم في اللفظ، نحو قوله: *عَاوِدْ هَرَاةً وَإِنْ مَعْمُورُهَا حَرَبًا (٨٧) فَإِنْ جَزَمْتَ فِي الشَّعْرِ، لَأَنَّهُ يُشَبَّهُ بِلَمْ، وَإِنَّمَا جاز في الفصل، ولم يُشَبَّه لَمْ لِأَنَّ لَمْ لَا يَقَعُ بَعْدَهَا فَعَلٌ، وَإِنَّمَا جاز هذا في إن لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إن خيراً فخير وإن شراً فشر. }

وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضَعْفٌ في الكلام، لأنها ليست كـ [إن]، فلو جاز في إن وقد جَزَمْتَ كان أقوى إذ جاز فَعَلٌ. ومما جاء في الشعر مجزوماً في غير إن قول عدي بن زيد (٨٨):

فَمَتَى وَاغِلْ يُنْبَهُمْ يُحْيَوِ هِ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي (٨٩)

... ولو كان فَعَلٌ كان أقوى إذ كان ذلك جائزاً في إن في الكلام { (٩٠) شعراً ونثراً وفي كتاب الله تعالى. وقد وافقه في ذلك الأخفش (٩١) والمبرد (٩٢) وابن يعيش (٩٣) وابن هشام (٩٤) والإشموني (٩٥). إن الفراء - زعيم المدرسة الكوفية - وسيبويه - زعيم المدرسة البصرية - اتفقا في عدم جواز تقدم الفاعل على فعله في الجملة الفعلية.

واتفقا في جواز الفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط بالفاعل أو المفعول به إلا أنهما اختلفا في فعل الفاعل الذي يفصل بين "إن" الشرطية وفعل الشرط كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُؤُا هَلَكَ﴾ (٩٦) وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (٩٧) فذهب الفراء إلى أن فعله هو

الفعل الذي بعد الاسم المرفوع بقوله: { فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب } (٩٨) وبذلك قد وافق الفراء أصحاب مذهبه من الكوفيين الذين أجازوا تقدم الفاعل على فعله دون الحاجة إلى تقدير فعل يرفعه يفسره ما بعده (٩٩). وبهذا خالف سيبويه الذي ذهب إلى أن فعله مضمّر يفسره ما بعده إذ قال سيبويه: { واعلم أنّ قولهم في الشعر: إن زيدا يأتك يكن كذا، إنّما ارتفع على فعلٍ هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إن زيدا رأيتُه يكن ذلك؛ لأنّه لا يُبتدأ بعدها الاسماء ثم يُبنى عليها } (١٠٠) ووافقه في ذلك الأخفش الذي ذهب إلى أن الرفع للاسم المرفوع الواقع بين الجازم (إن) والمجزوم (فعل الشرط) هو فعلٌ مضمّر يفسره ما بعده بقوله: { وأن يكون رفع أحدًا على فعل مضمّر أقيس الوجهين؛ لأنّ حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها } (١٠١) وأما من قال بإعراب (أحد من المشركين) مبتدأ فرأي لغيره وليس له { إلا أنهم قد قالوا ذلك في "إن"؛ لتمكنها وحسنها إذا وليها الأسماء } (١٠٢). وبعد ذلك تبين لنا أنّ الأخفش (ت ٢١٥هـ) لم يعرب الاسم المرفوع بعد (إن) أو (إذا) مبتدأ كما توهم بذلك أبو البركات الأنباري في الإنصاف، وابن عقيل في شرحه ألفية ابن مالك (١٠٣)، والمبرد (١٠٤)، والزمخشري (١٠٥)، وابن الأنباري (١٠٦)، وابن الحاجب (١٠٧)، وابن مالك (١٠٨)، وابن يعيش (١٠٩)، وابن هشام (١١٠)، وابن عقيل (١١١)، والاستريازي (١١٢) والأشموني (١١٣). وبهذا بان وهم ابن عقيل في نقله عن الأخفش كلامًا لم يقل به، وصدق صحة تقدم الفاعل على فعله في بعض كلام العرب وبشروط؛ لكون ذلك جاء في القرآن الكريم وكلام العرب نثرًا وشعرًا. وقد وجدت بعض اللغويين المحدثين يرى أنّ {الأصل وقوع الفاعل قبل الفعل} (١١٤) الذي اتخذ النظرية التحويلية الحديثة في النحو منطلقاً له في دراسة النحو العربي (١١٥).

الخاتمة:

لقد استطاع البحث - بفضل الله تعالى - أن يحقق النتائج الآتية :

١- استطاع البحث بنظرة فاحصة ثاقبة أن يشخص مواضع النقص والخلل ويعالجها معالجة علمية تليق بمكانة الكتاب العلمية والدينية الذي أفادت منه أجيال الأمة على مدى قرون خلت .

٢- نسب ابن عقيل في شرحه آراء وأقوالاً إلى نحاة من مدرسة البصرة و مدرسة الكوفة كأبي زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هجرية)، والأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هجرية) لا تمت لهم بصلة لا من قريب ولا من بعيد أو نقلوها عن آخرين هي ليست لهم . وأثبت البحث بعد التتبع والنقضي عدم صحة ما نقل عنهم بل لهم آراء مختلفة عمّا نقلته عنهم كتب النحو واللغة ، وهذه التبرئة والتصحيح تناوله الباحث في المبحث الثالث والمبحث الرابع.

٣- وجدت هفوات وهنات وقع فيها ابن عقيل تم تداركها في هذا البحث، بل الأدهى والأمر وقتت على مسائل في الكتاب كان في بعضها يناقض نفسه بنفسه فتجده يقول في موضع من الكتاب: { إذا وقع اسم الفاعل صلةً للألف واللام عمِلَ: ماضياً ومستقبلاً وحالاً؛ لوقوعه حينئذٍ موقع الفعل؛ إذ حقُّ الصلة أن تكون جملة؛ فتقول: هذا الضاربُ زيدا - الآن، أو غداً، أو أمسٍ هذا هو المشهور من قول النحويين } لكن تجده في موضع آخر من شرحه يطلق على [ال] الداخلة على اسم الفاعل [ال التعريف] بقوله: { لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون معرفاً بأل أو مجرداً فإن كان مجرداً عمل عمله من الرفع والنصب إن كان مستقبلاً أو حالاً نحو هذا ضارب زيدا الآن أو غداً }، وحصل الشيء نفسه في مسألة وجوب تأخير الفاعل أو المفعول المحصور ب [إنمًا] . وهذا الخلط والاضطراب الحاصل في الكتاب عالجناه معالجة علمية دقيقة في المبحث الأول، والمبحث الثاني .

٤- استطاع البحث أن يرد على ابن عقيل بعض المسائل النحوية ويثبت صحة ما ذهب إليه الباحث وهذا ما تمّت دراسته في أغلب مباحث هذا البحث.

تمّت كتابة البحث صباح يوم الاثنين المصادف ١٩/رمضان /١٤٣٦ هجرية، الموافق ٦/٧/٢٠١٥ ميلادي.

الهوامش:

- ١- سورة الانشقاق / ١.
- ٢- شرح ابن عقيل: ٤٥/٣.
- ٣- شرح ابن عقيل: ١٠٦/٣.
- ٤- الكتاب: ١٧٥/١.
- ٥- ولا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله؛ لأنك لا تضيف الشيء إلى نفسه. ينظر: شرح المفصل: ٦٨/٦.
- ٦- الكتاب: ١٧١/١.
- ٧- بل أجازة قوم في ضرورة الشعر، لكن سيبويه لم يجز ذلك حتى في ضرورة الشعر إلا في الظروف. ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣١/٢.
- ٨- سورة إبراهيم: الآية (٤٧).
- ٩- الكتاب: ١٧٥/١.
- ١٠- الكتاب: ١٦٨/١.
- ١١- ينظر: شرح المفصل: ٦٨/٦.
- ١٢- شرح السيرافي: ٢٧/٢.
- ١٣- شرح السيرافي: ٢٦٠/٢.

- ١٤- شرح السيرافي: ٢٧/٢.
- ١٥- الكتاب: ١٦٥/١- ١٦٦.
- ١٦- شرح ابن عقيل: ٤٥/٣.
- ١٧- حاشية الخضري: ٣٢/٢.
- ١٨- حاشية الخضري: ٣١/٢.
- ١٩- الكتاب: ١٦٨/١.
- ٢٠- ينظر: شرح المفصل: ٦٨/٦.
- ٢١- شرح السيرافي: ٢٧/٢.
- ٢٢- ولا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله؛ لأنَّك لا تضيفُ الشيء إلى نفسه. ينظر: شرح المفصل: ٦٨/٦.
- ٢٣- شرح ابن عقيل: ١٠١/٢- ١٠٣.
- ٢٤- المصدر نفسه: ١٠٤/٢.
- ٢٥- شرح الكافية الشافية: ٥٩٠/٢.
- ٢٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٥٩٦/٢.
- ٢٧- ينظر: أوضح المسالك: ١٢٠/٢، ومغني اللبيب: ٤٠٧.
- ٢٨- شرح الأشموني: ٤٠٤/١.
- ٢٩- المصدر نفسه.
- ٣٠- ينظر: النحو الوافي: ٩٢/٢، وضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٣٢/٢.
- ٣١- شرح ابن عقيل: ١٤٩/٣- ١٥٠.
- ٣٢- شرح الأشموني: ٢٦٣/٢.
- ٣٣- الكتاب: ٩٧/٤.
- ٣٤- ينظر: الكتاب: ٧٢/١.
- ٣٥- إذا كان الفاعل ضمير مستتر يعود على (ما) التي بمعنى (شيء) فالكلام لا يستقيم عندنا. وإن كان الفاعل في المعنى هو (الله) تعالى والمفعول به هو (ما) ويكون تقدير الكلام - كما يبدو لي - (شيء أعظمه الله) أي: جعله عظيماً بقدرته فالكلام صحيح مستقيم - والله أعلم.
- ٣٦- عيس: ١٧٠/١.
- ٣٧- المعاني: ٢٣٧/٣.
- ٣٨- شرح الأشموني: ٢٦٣/٢.
- ٣٩- وضعنا هذا الحد الجامع للتعجب بحسب مفهوم سيبويه والفراء والنحويين - قدامى ومحدثين.
- ٤٠- الأنعام: ٥٩٠.
- ٤١- حاشية الخضري: ١٠٥/٢.
- ٤٢- معاني القرآن: ٥٢٨/٢.
- ٤٣- شرح المفصل: ١٤٣/٧.
- ٤٤- مسند أبي جعد: ١٧٧/١.
- ٤٥- مسند ابن أبي شيبة: ١٧٥/٢.

- ٤٦-سورة البقرة: ١٧٥ ،
- ٤٧-ينظر : حاشية الخضري : ١٠٥/٢ .
- ٤٨- شرح ابن عقيل : ٣/ ١٦٠-١٦١ .
- ٤٩- المصادر التي ذكرناها فيما سبق .
- ٥٠-المعاني: ١٤١/٢-١٤٢ .
- ٥١-المعاني: ١/٢٦٨ .
- ٥٢- ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٦٨ .
- ٥٣-ينظر:شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة: ٤٣٥ .
- ٥٤-ينظر:شرح المفصل: ٧/١٢٧ .
- ٥٥-ينظر:المصدر نفسه: ٧/١٢٧ .
- ٥٦-ينظر:الوحيد في النحو والإعراب والبلاغة: ١٦٩ .
- ٥٧-سورة النمل/٨٧ على قراءة حمزة وحفص عن عاصم (أثوه) وكُتِبَ بها المصحف. وقرأ الباقر بصيغة المضارع (أثوه) بمعنى جاءوه. (السبعة في القراءات لأحمد بن موسى التيمي: ١/٤٨٧)، وفي قراءة (أناه داخرين) "مَنْ وَحَدَّ فلفظ (كل)، وَمَنْ جمع- فلمعناه" (معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/١٣٠).
- ٥٨-الكتاب: ١٧٩/٢ .
- ٥٩- ينظر: المصدر نفسه: ١٧٩/٢ .
- ٦٠- ينظر:الكتاب: ١٧٩/٢ والمعاني: ٢/٩٩ .
- ٦١-ينظر: أسرار العربية: ٦٩-٧٠، والإنتصاف: ١/٩٧-١٠٤، وشرح المفصل: ٧/١٢٧-١٢٩، وشرح ابن عقيل: ٣/١٦٠-١٦١، وأبو زكريا الفراء مذهبه في النحو واللغة: ٤١٢، والنحو العربي، مذاهبه وتيسيره للدكتور مجهد الدليمي والدكتور محمد صالح التكريتي: ١٠٢ .
- ٦٢- شرح ابن عقيل: ٣/٦٧ .
- ٦٣-سورة التوبة : ٦ .
- ٦٤-سورة الانشقاق : ١ .
- ٦٥- ابن عقيل: ٢/٨٦ .
- ٦٦- إعراب القرآن النحاس: ٥/٩٨ .
- ٦٧-شرح المفصل: ١/٢٤ .
- ٦٨-الكتاب: ١/٢٣٢ .
- ٦٩-ينظر: المقتضب: ٤/١٢٨، وشرح المفصل: ١/٧٥، والإنتصاف في مسائل الخلاف: ٢/٦١٥، وشرح ابن عقيل: ١/٤٦٥، والأصول في النحو لابن السراج: ١/٤٦٥، وعلل النحو لابن الوراق / ٢١٢-٢١٣، وشرح الاشموني: ٢/٤٦ وشرح الحدود للفاكهي/٩٤ .
- ٧٠-المعاني: ١/٤٢٢ .
- ٧١-المعاني: ١/٤٢٢ .
- ٧٢-الفعل في معاني القرآن للفراء / ٣٨ .
- ٧٣-ديوانه: ٤٢، وفي المعاني: ١/٤٢٢ نسب الى الكميت بن زيد

٧٤- وأبدل الشاعر سكون الباء بالكسر؛ لأنَّ حركة حرف الروي في القصيدة الكسرة ولأنَّ الجزم في الأفعال نظير الكسر في الأسماء. ولو حُرِّك بالضم أو الفتح لأشكَل ذلك؛ لأنَّ الفعل المضارع يحتمل هذه الحركات في الرفع والنصب. ينظر: خزانة الأدب ولُب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي: ٦٤٢/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٢٢/٢.

٧٥- المعاني: ٤٢٣/١.

٧٦- ينظر: المعاني: ٤٢٣/١.

٧٧- المعاني: ٤٢٢/١ -

٧٨- ينظر: الإنصاف: ٦٢٠/٢-٦٢١.

٧٩- ينظر: الكتاب: ٦٢/٣-٦٣، والمقتضب: ٤٩/٣، الإنصاف: ٦٠٢/٢ و ٦٠٩، وعلل النحو لابن الوراق: ٢٩٠-٢٩٨١، والوحيد في النحو والإعراب والبلاغة لكمال أبي مصلح/ ٩٦، والجملة العربية تأليفها وأقسامها للدكتور فاضل صالح السامرائي/ ٢٢٠-٢٢١، ومعاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي: ٥٨٥/٤.

٨٠- ينظر: الكتاب: ٦٣/٣، والمقتضب: ٤٦/٢ .

٨١- سورة التوبة: الآية (٦).

٨٢- المعاني: ٤٢٢/١.

٨٣- الكتاب: ٦٣/٣، وينظر: المقتضب: ٤٦/٢.

٨٤- خزانة الأدب للبغدادي: ٨٢/١.

٨٥- هذا البيت من شواهد كتاب سيبويه: ١١٣/٣ ومن شواهد كتاب المعاني للفراء: ٢٩٧/١.

٨٦- المعاني: ٢٩٦/١ - ٢٩٧.

٨٧- لسان العرب لابن منظور/ مادة (هرا)، و (هراة) بلدة بخراسان جميلة محصنة.

٨٨- ديوانه: ١٥٦، والإنصاف: ٦١٧/٢.

٨٩- الواغل: الداخل في الشرب ولم يدع ، وَيُنْبَهُمْ: ينزل بهم

٩٠- الكتاب: ١١٢/٣- ١١٣ .

٩١- ينظر: معاني القرآن: ٣٢٧/٢.

٩٢- ينظر: المقتضب: ٧٤/٢ - ٧٥.

٩٣- ينظر: شرح المفصل: ٩/٩.

٩٤- ينظر: مغني اللبيب: ٦٣/١- ٦٥.

٩٥- ينظر: شرح الإشموني: ٤٥/٢.

٩٦- سورة النساء: الآية (١٧٦).

٩٧- سورة التوبة: الآية (٦).

٩٨- المعاني: ٤٢٢/١.

٩٩- ينظر: الإنصاف: ٦١٦/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٦٥/١ وشرح الإشموني: ٤٦/٢، وإحياء النحو/ ٥٥، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق/ ٩٢-٩٤، والفعل في معاني القرآن للفراء/ ٣٢-٤١.

١٠٠- الكتاب: ١١٣/٣ - ١١٤.

١٠١- معاني القرآن للأخفش: ٣٢٧/٢ .

- ١٠٢-المصدر نفسه .
- ١٠٣- يمظر : الإنصاف: ٦١٦/٢ وابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك: ٤٧٤/١. وهذا ما نبهنا إليه في (الفعل في معاني القرآن للفراء/٣٥-٣٦).
- ١٠٤-ينظر: المقتضب: ١٢٨/٤.
- ١٠٥-ينظر: شرح المفصل: ٧٥/١.
- ١٠٦-ينظر : الإنصاف: ٦١٥/٢.
- ١٠٧-ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٦٧.
- ١٠٨- ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٧٣/١ - ٤٧٤.
- ١٠٩-ينظر: شرح المفصل: ٣٨/٢ و ٩/٩-١٠.
- ١١٠-ينظر: مغني اللبيب: ٦٤/١-٦٥.
- ١١١-ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٧٣/١-٤٧٤.
- ١١٢-ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٧٥/١-٧٧.
- ١١٣-ينظر: شرح الاشموني: ٥٠/٢.
- ١١٤-"التقدير وظاهر اللفظ، للدكتور داود عبده، بحث نشره في مجلة الفكر العربي (ص ١١)، العددان ٨ و ٩ ، ك٢/ ١٩٧٩.
- ١١٥-ينظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث/٨٨ و ١٦٥.

It looks closer to explain Ibn Aqeel**Grammatical and Critical Study****Dr. Taleb Khamis valley****University of Iraqi / College of Education****Abstract:**

(Analytic views in Ibn Aqeel's book) According Ibn Malik's one-thousand poem , many linguists have studied it. Ibn AKeel's explanation is more attractive than the others . this makes the universities and relogions schools in the Arab Home land . the poem was taught the students who study grammar . This subject is taught in the college of education ,The Iraqi university . The Iraqi universities . This research explains some problems faced by the learner of grammar .The researcher:dr.Talib Alwad.